



نضال الشعب

ميناء أمريكي تحت سيطرة إسرائيلية وتمويل مشبوه

العدد رقم (88)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الأثنين 2024/5/20

القمة العربية الـ33: قرارات سياسية وتصل من الالتزامات الفعلية

افتتاحية
العدد

لواقع ملموس، فقد غاب وبشكل مقصود ومتعمد قرار دعم الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بشكل مباشر وملموس عنها، لوقف انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية مالياً، واختيار نتنياهو بالإعلان عن قرار المجلس الوزاري المصغر افلاس السلطة الفلسطينية وانهيارها هو قرار سياسي موجّهة للقمة العربية، رغم ان حكومة نتنياهو منذ سنوات تقوم به، ولكنه تصاعد بوتيرة أسرع وأوسع وأعمق منذ حرب السابع من أكتوبر.

هذا التجاهل ترافق مع هجوم دولة خليجية صغيرة وهامشية ولا وزن لها سوى امكانياتها المالية والدور المرسوم بتنفيذه من قبل الإدارة الأمريكية لوضع تحفظ على قرار القمم العربية السابقة بشأن شبكة الأمان المالية العربية لفلسطين، والتدخل بالشأن الداخلي الفلسطيني مخالفة واضحة وصريحة لميثاق الجامعة العربية، هذه الدولة لم تلتزم بدفع مستحققاتها سابقاً بشبكة الأمان العربية أولاً، ولعبت وما زالت تلعب دوراً تخريبياً لتقويض النظام السياسي الفلسطيني ثانياً، وشجعت بعض الدول للامتناع على الالتزام بهذا القرار سوى جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية التي واصلت الدعم حتى الشهر الجاري.

السؤال الذي يراود المواطن الفلسطيني العادي ما قيمة كل هذه القرارات السياسية، اذا كان النظام الرسمي العربي لا يسارع لإنقاذ السلطة الوطنية وتوفير الحماية لها من الانهيار، وتقديم الدعم للشعب الفلسطيني بالأراضي الفلسطينية وهو يواجه حرب إبادة وتطهير عرقي بالقدس والضفة والقطاع. السؤال الأهم هل يرى النظام الرسمي الفلسطيني بانهيار النظام السياسي الفلسطيني مصلحة له، وهل لديه خيارات او بدائل سياسية وتمثيلية أخرى لحل القضية الفلسطينية وضمان حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة معزلة عن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. هذا السؤال ربما سوف تجيب عليه الأسابيع والأشهر القليلة القادمة في ضوء الحراك السياسي لتطبيق قرارات القمة، وكيف سيتم ذلك.

نختتم بالقول ان قمة سابقة حاولت شطب منظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الوطنية الفلسطينية فكان الرد بالانتفاضة الأولى، فكيف اليوم وحرب الإبادة لشعبنا مستمرة في غزة، والتطهير العرقي متواصل بالقدس والضفة الغربية.

ربما البعض لا يتعلم من دروس الماضي، وربما سيتعلمها من دروس الحاضر بأن الدوس على حقوق وكرامة الشعب الفلسطيني لن تمر، مع هذا الصمود والتضحيات التي لا يمكن وصفها، وهذا النهوض الشعبي بالعالم المؤيد للحق الفلسطيني، والثورة الطلابية العابرة لحدود الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعيد للأذهان تلك الثورة التي أطاحت بحرب فيتنام ومشعلها، وبناظر الفصل العنصري ورموزه في جنوب أفريقيا، واليوم فلسطين والذين شك بصمود وتضحيات شعبها وصلابة قيادتها ستكون التالية بتصفية الاحتلال ونظام الفصل العنصري في إسرائيل ورموزه والمتعاونون معه من جوقة الاتفاقيات الإبراهيمية.

اختتمت القمة العربية الثالثة والثلاثون اعمالها في البحرين ببيان سياسي لا يختلف من حيث الجوهر والمضمون عن بيان القمة العربية الإسلامية بالرياض قبل ستة اشهر، ربما خلال هذه المسافة الزمنية القصيرة بين قمتين جرت مياه كثيرة تحت الجسر وأهمها ان الاوهام والرهان على دور الإدارة الأمريكية لوقف الحرب العدوانية على قطاع غزة، ووقف التطهير العرقي بالضفة الغربية والقدس ممكناً ارتباطاً بحاجة الإدارة لتبريد الوضع بالمنطقة للتفرغ للحملة الانتخابية وضمان دعم مساندي القوى السياسية والمجتمعية المؤيدة للحق الفلسطيني في الولايات المتحدة لحملة بايدن الانتخابية من جهة واللوبي الصهيوني المؤيد لإسرائيل وعلى رأسها الإيباك من جهة أخرى. هذا الوهم والرهان بدده الرفض الأمريكي الصلف والوفاق للرؤية التي قدمتها السداسية العربية التي ربطت ما بين وقف اطلاق النار وما بين اليوم التالي، والمسار السياسي الذي يؤدي لإنهاء الاحتلال وتجسيد حل الدولتين المتفق عليه دولياً تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

جوهر الرفض الأمريكي بني على قضية جوهرية لا يمكن للسداسية العربية قبولها وهي استبدال قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي بخطاب الرئيس بايدن في مدينة بيت لحم اثناء زيارته لفلسطين وخطاب بلينكن في اليابان باجتماع الدول السبع.

وعليه فإن تبني القمة العربية لمبادرة ملك البحرين الدعوة لمؤتمر دولي للسلام لا يعني سوى التوجه لإنهاء الاحتكار الأمريكي لعملية السلام الذي اوصل العملية السياسية لطريق مسدود. اليات التحرك لعقد المؤتمر الدولي ومن هم الشركاء المعول عليهم وكيف يتم ذلك هو مسؤولية مملكة البحرين والأمانة العامة للجامعة العربية الذين يتوجب عليهم بذل جهود مضاعفة في ظل فراغ سياسي ستغيب عنه الإدارة الأمريكية بسبب انشغالها بالانتخابات والرئاسية وعليهم توقع كل محاولات والتخريب والابتزاز والتهديد لتعطيل هذا المسار الذي قامت الإدارة الأمريكية باستغلال حرب السابع من أكتوبر وتدخلها العسكري والسياسي بكل قوة لتكريس واقع ان منطقة الشرق الأوسط منطقة مصالح حيوية رغم التحول بالنظام الدولي من احادي القطبية الى نظام متعدد الاقطاب، بشكل لن تسمح فيه لمنافسيها الصين الشعبية وروسيا الاتحادية من لعب أي دور يقرر مصير المنطقة معزلة عنها.

لم يكن هذا القرار الهام والوحيد الذي صاغته القمة وصادقت عليه، وكما جرت العادة في كل القمم العربية يتك مساحاً واسعة لوفد الفلسطينيين ان يضع القرارات والسياسات التي يريدتها في البيان او القرارات طالما ان صلاحية البيان محدودة مع انتهاء تلاوته، والقرارات يمكن التنصل منها او تنفيذ الأقل كلفة منها بحيث لا يضعها في تصادم مع الإدارة الأمريكية.

وبصرف النظر عن قرارات القمة العربية الأخيرة ومدى قناعتنا على الرغبة والقدرة على ترجمتها

تحولات لصالح فلسطين... والمطلوب التوحد

بقلم: د. فريد اسماعيل

الأمريكية سترفض الاعتراف مجدداً، وستربطه مرة أخرى بنطاق اتفاق ثنائي بين الجانب الفلسطيني وإسرائيل، وستستخدم حق النقض مرة ثانية وثالثة وعاشرة، فإسرائيل هي قاعدتهم المتقدمة في المنطقة، وأمريكا لن تخرج من دائرة الإرادة الصهيونية بغض النظر عن أي إدارة تدير الدفة في الولايات المتحدة الأمريكية الآن أو لاحقاً بعد الانتخابات.

الحدث الآخر الذي ربما فاجأ البعض هو إعلان جمهورية مصر العربية اعترافها بالانضمام رسمياً لدعم الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد دولة الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية، لا سيما وأن هذه الخطوة أتت على أعقاب انعقاد الدورة ٣٣ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة. هذا التدخل سيشكل إضافة نوعية لدعم الموقف القانوني لجنوب أفريقيا. فمصر دولة رئيسية في المنطقة ولها تاريخ طويل في العمل كوسيط بين الجانب الفلسطيني وإسرائيل. فقد ذكر أستاذ القانون الدولي الخبير محمد مهران أن موقف مصر يعبر عن إدراك متزايد لحجم الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والتي ترقى لمستوى جرائم الإبادة الجماعية، في ظل فشل كل المساعي السياسية والدبلوماسية في تني إسرائيل عن سياساتها العدوانية، مما يستدعي تكثيف الضغط القضائي عليها في المحافل الدولية لوقف جرائمها ومحاسبة مرتكبيها، كما يؤكد التزامها الأخلاقي والقانوني بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بكل السبل المتاحة وصولاً لإنهاء الاحتلال.

أما من الجانب الإسرائيلي فقد رجحت صحيفة هآرتس أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الضغط على إسرائيل ويشجع محكمة العدل الدولية على إصدار أوامر جديدة ضد إسرائيل، واتهامها بأن تنفيذ عملية في رفح يخلق حالة من المجاعة ويفاقم الأزمة الإنسانية والأوضاع الكارثية في أنحاء القطاع.

ومن أبرز التطورات التي ساهمت في دفع مصر إلى اتخاذ هذه الخطوة هي تلك التي انتهت بدخول الدبابات الإسرائيلية منطقة رفح الحدودية ورفع العلم الإسرائيلي على الحدود مع مصر، مما شكل استفزازاً للقاهرة التي شرعت باتخاذ خطوات ألفت بظلالها على العلاقات بين القاهرة وتل أبيب. فمصر التي حرصت على لعب دور الوسيط بحيادية لوقف هذه الحرب كونها أيضاً أحد أكثر المتضررين من استمرارها حيث أنها خسرت خلال أشهر الحرب ما بين ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة من مداخل قناة السويس نتيجة التوترات في البحر الأحمر، كما وشعرت بالحرج أمام شعبها والمنطقة من جراء عمليات الإبادة الصهيونية. يضاف إلى ذلك استمرار التخوف المصري من أن أي عملية في رفح يمكن أن تؤدي إلى نزوح فلسطيني باتجاه مصر وباعداد هائلة، مما تعتبره القاهرة تهديداً لأمنها القومي وتهجيراً لسكان القطاع، وبالتالي خلطاً للأوراق واغراقاً للمنطقة في مواجهة المجهول.

إن أهمية كل هذه التحولات، تلزم الأطراف الفلسطينية اتخاذ القرار المصري الصائب وهو إنهاء الانقسام والتوحد حول المشروع الوطني الفلسطيني. وهو القرار الضامن لإعادة توحيد شطري الوطن وتصويب البوصلة في الاتجاه الصحيح.

الكثير من الأحداث والتطورات والمواقف التي غصت بها الساحة الدولية كما الإقليمية والعربية خلال الأسابيع القليلة المنصرمة أفرزت في غالبيتها تحولات نوعية يمكن البناء عليها، فالرواية الصهيونية يتعمق سقوطها بشكل يومي مع استمرار عمليات الإبادة والقتل، وانتفاضة الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكل الغرب انطلقت ومن غير الممكن إجهادها، وقضية فلسطين أصبحت لاعبا أساسيا في الانتخابات الأمريكية التي أصبحت على الأبواب، فالأحزاب الرئيسية الأمريكية التي طالما احترفت الاستثمار في قضايا الداخل والخارج للتأثير في نتائج الانتخابات، تقف اليوم حائرة وعاجزة أمام انقسام الشارع الأمريكي بين داعم لفلسطين ومناهض لحرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية، بعد أن كان في معظمه في السابق مناهضا لفلسطين وداعما لدولة الاحتلال.

لكن الحدث الذي شكل تحدياً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص هو ما حصل في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة من انتصار للحق الفلسطيني في العاشر من أيار الجاري، حيث اعتمدت الجمعية بأغلبية 142 صوتاً قراراً بدعم طلب فلسطين للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، إذ أكد القرار قناعة الجمعية العامة بأن دولة فلسطين مؤهلة تماماً لعضوية الأمم المتحدة وفقاً للمادة الرابعة من ميثاقها، وينبغي بالتالي قبولها عضواً. جاء هذا القرار ليزيد من عزلة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد وجدت نفسها قبل فترة وجيزة وحيدة بين دول مجلس الأمن في رفض الإعراف بالحق الفلسطيني، فاستخدمت حق النقض «الفيتو» ضد مشروع القرار الجزائري الذي ايدته ١٢ دولة في مجلس الأمن الدولي وامتناع دولتين عن التصويت.

صحيح أن قرار الجمعية العمومية كان متوقفاً كما كان متوقفاً قبل ذلك استخدام الولايات المتحدة لحق النقض في مجلس الأمن، وصحيح أيضاً أنه يمثل توصية لمجلس الأمن لاعتمادها، لكن اعتماده من الجمعية العامة في هذا التوقيت بالذات يعطيه إبعاداً غاية في الأهمية، فهو يظهر حجم تراجع الدعم العالمي لدولة الاحتلال نتيجة انكشاف عنصرية وتطرف هذا الكيان الذي يشن أبشع حرب عدوانية على شعبنا منذ العام ١٩٤٨، فبنتيجة التحول الكبير في الرأي العام العالمي لصالح فلسطين، عكس هذا القرار أهمية دعم الحقوق الوطنية الفلسطينية والسعي للسلام والعدالة، وبالتالي ترسخت قناعة المجتمع الدولي بأن لا سلام أو أمن أو استقرار بالمنطقة إلا بتطبيق حل الدولتين، كما حث هذا القرار الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين حتى الآن على القيام بذلك. وبالفعل فقد أعلنت على الأقل خمس دول نيتها الاعتراف بدولة فلسطين قريباً جداً، وأولها إسبانيا التي أعلنت اعترافها الإعلان عن الاعتراف بدولة فلسطين في الحادي والعشرين من أيار ٢٠٢٤.

أن القرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من أيار، يوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في عضوية فلسطين بشكل إيجابي، وهذا يعني أن الموضوع سيعاود طرحه أمام مجلس الأمن على الرغم من الإدراك المسبق بأن الولايات المتحدة

عشية النكبة.. طلاب يطلقون أسماء قرى فلسطينية دمرتها إسرائيل على 30 مبنى في جامعة ماكغيل الكندية

نائل موسى

وحتى تتحرر فلسطين، من النهر إلى البحر». وفي عام 1948 هُجّر نحو 950 ألف فلسطيني من مدنهم وبلداتهم الأصلية، من أصل مليون و400 ألف فلسطيني كانوا يعيشون في 1300 قرية ومدنية وبحسب مركز المعلومات الفلسطيني، سيطرت العصابات الصهيونية خلال النكبة على 774 قرية ومدنية فلسطينية، من ضمنها المدن الرئيسية بدعم من بريطاني وتم تدمير 531 منها بالكامل، وطمس معالمها الحضارية والتاريخية، وما تبقى تم إخضاعه لكيان الاحتلال وقوانينه. بعد ان نجحت الحركة الصهيونية، في السيطرة بقوة السلاح على 78% من فلسطين التاريخية وإعلان قيام إسرائيل. ثم جاءت النكسة وتوسع الاستعمار والتهجير، وسيطر الاحتلال على أكثر من 85% من مساحة فلسطين.

كما ان هناك المئات من القرى هدمت أو استوطنوا إسرائيليون فيها أو أصبحت مدنا مختلطة، وتعمد الإسرائيليون تغيير أسماء بعضها بزعم أنهم أرجعوها إلى أصلها. ومن بين القرى التي طالها التدمير وتغيير اسمها عام 1948 هي قرية «دير طريف» تقع قرب مطار بن غوريون في اللد وتحول الاسم إلى «بيت عريف» بالعبرية.

وسبق وأطلق مركز «إعلام» للمجتمع الفلسطيني، حملة «ما سمهاش هيك»، وهي حملة إعلامية أطلقتها مجموعة من الشباب والشبان من فلسطيني الداخل عرفت نفسها بـ «شباب الذاكرة». بهدف تذكير جيل الشباب بالقرى الفلسطينية التي تم تهجيرها عام 1948، وتعريفهم بأسمائها من جديد بعد أن تم طمسها ومحو معالمها وعبرتها أسمائها.

وفي تشرين الثاني 2023، أطلق ناشطون فلسطينيون وعرب حملة على منصات التواصل الاجتماعي بعنوان «ما سمهاش»، للتعريف بالأسماء الأصلية للقرى والبلدات الفلسطينية.

في فيديو تعريفى للحملة، يظهر شباب وفتيات ليقول أحدهم الاسم الأصلي ويقول الآخر الاسم العبري. وعلى سبيل فإن إيلات هي «أم الرشراش»، وتل أبيب «قرية الشيخ مؤنس/يافا»، أما أورشليم فهي «القدس»، وبيروت شيفاع اسمها «بئر السبع»، وبنانيا «أم خالد»، وعكو أصلها «عكا»، وكريات شمونة أساسها «الخالصة»، وتسريرين اسمها «صرفند»، ويزرعيل «زرعين».

أما تسيبوري فاسمها «صفورية»، وأحيهود اسمها «البروة»، ومفترق شوكت اسمها «المسمية»، وأشكلون اسمها «عسقلان»، أما كريات غات فاسمها «قرية عراق المشية/الخليل».

وكرم شالوم فاسمها «كرم أبو سالم» «قرية أبو فرح/بيسان»، واللود اسمها «اللد»، وبيت شيمش «بيت الشمس»، وبيت جيميل اسمها «دير الجمال»، وخاريا «قرية زكريا».

ويتوزع اليوم نحو 5,9 مليون لاجئ فلسطيني وبحسب سجلات «الأونروا»، بلغ عدد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين 58 مخيما رسميا تابعا للوكالة تتوزع بواقع 10 مخيمات في الأردن، و9 في سوريا، و12 في لبنان، و19 في الضفة الغربية، و8 مخيمات في قطاع غزة.

ووفق جهاز المركزي للإحصاء، فإن «عدد الفلسطينيين الإجمالي في العالم بلغ 14.63 مليون نسمة في نهاية عام 2023، بواقع 5 ملايين و500 ألف في دولة فلسطين (الضفة وغزة)، ومليون و750 ألفا في أراضي 1948، وفي الدول العربية 6 ملايين، و560 ألفا، و772 ألفا في الدول الأجنبية».

وبحسب مركز المعلومات الفلسطيني، سيطرت العصابات الصهيونية خلال النكبة على 774 قرية ومدنية فلسطينية، دمرت 531 منها بالكامل، وطمست معالمها الحضارية والتاريخية، وما تبقى تم إخضاعه لكيان الاحتلال وقوانينه كما ارتكبت أكثر من 70 مجزرة ابرها مجزرتي دير ياسين والطنطورة، وأكثر من 15 ألف شهيد.

عشية الذكرى الـ 76 لنكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني على يد العصابات الصهيونية، أقدم طلاب من جامعة ماكغيل الكندية على استبدال أسماء مباني وكليات الجامعة، بأسماء قرى وبلدات فلسطينية دمرتها إسرائيل عام 1948 وأطلقت عليها أسماء عبرية محرفة أو مشتقة من اسمائها الأصلية.

وفي إطار إبداع الحراك الطلابي العالمي وحملات التضامن مع الشعب الفلسطيني إزاء ما يتعرض له من نكبة مستمرة وحرب إبادة جماعية، منح الطلاب نحو 30 مبنى داخل الحرم الجامعي بمدينة مونتريال، أسماء جديدة عبر لافتات كتبت عليها أسماء قرى وبلدات فلسطينية مثل دير ياسين التي شهدت أبشع مذابح العام 1948 وشمال غزة وخان يونس اللتان حولهما جيش الاحتلال الإسرائيلي اليوم إلى ركاب.

وتأتي ذكرى النكبة، بينما يتواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة للشهر الثامن موقعا نحو 130 ألف بين شهيد ومفقود وجريح غالبيةهم من الأطفال والنساء. حيث نظمت فعاليتها هذا العام في الوطن والشتات تحت شعار: «رغم الإبادة باقون، ورغم التهجير عائدون». استهلت مسيرة مركزية في مدينة رام الله، ويحيي الفلسطينيون الذكرى بمسيرات حاشدة رافعين أسماء المدن والقرى التي هجر أجدادهم منها، وأعلام فلسطين والرايات السوداء و«مفتاح العودة»، فيما تطلق صفارة إنذار وتتوقف الحركة لثواني بعدد السنوات التي مرت منذ النكبة.

وفي تعليقها، قالت حركة «التضامن من أجل حقوق الإنسان الفلسطيني في ماكغيل»، «اجتاحت موجة ملهمة من النشاط الطلابي جامعة ماكغيل حيث قام الطلاب باستعادة أكثر من 30 مبنى في الحرم الجامعي. ويقف كل صرح أعيدت تسميته الآن بمثابة شهادة قوية على القرى الفلسطينية التي تم محوها في ظل الاستعمار الاستيطاني». وأضافت «هذا الإجراء للاحتجاج على قمع وتواطؤ الجامعة إزاء ممارسات الاحتلال الصارخة مجرد البداية. إننا نمر بلحظة محورية في كفاحنا ضد الاستعمار الاستيطاني وإرثه العنيف».

وتابعت في حينه، من أجل العدالة، خرج مئات الطلاب من جامعة ماكغيل من الفصول الدراسية وساروا عبر الحرم الجامعي لإظهار أنهم معا، يمكننا تضخيم أصواتنا والمطالبة بالتغيير حتى سحب كافة استثمارات الجامعة من الشركات الاستيطانية والتحرير».

ونظم الطلاب من أنحاء كندا اعتصامات تطالب الحكومة بوقف دعم إسرائيل التي تواصل حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وسط دعوات لإدارات جامعات تورنتو، و ماكغيل، و كونكورديا، وويسترن، وإميلي كار، و بريتيش كولومبيا، ويورك للاستماع إلى طلابهم والانسحاب من الكيانات التي تدعم الاحتلال والإبادة الجماعية والفصل العنصري في فلسطين». وفي إطار هذه المبادرة أطلق الطلاب حملة لتعريف الطلاب والأساتذة بالدور الذي تلعبه الجامعة في دعم إسرائيل، وقالوا في بيان «تعد هذه الجولة في الحرم الجامعي فرصة لنا جميعا لمعرفة المزيد عن تواطؤ جامعتنا في الإبادة الجماعية في فلسطين». وأضافوا: «نحن ملتزمون تماما بتتبع أنفسنا والآخرين حول كيفية تورط ماكغيل في الإبادة الجماعية المستمرة. كأعضاء في مجتمع ماكغيل، نسعى لبناء هوية غير قابلة للمساومة تدافع عن العدالة وفلسطين حرة».

كما انطلقت مسيرة طلابية من أجل سحب الاستثمارات اختتاماً لفاعليات شهر التحرير الفلسطيني، حيث خرج الجميع من قاعات الدراسة والمكاتب وأماكن العمل لمطالبة إدارات الجامعة بالتخلي عن المؤسسات المتواطئة في الإبادة الجماعية والاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

ووفق بيان الطلاب، «كطلاب، لدينا الحق في أن نقرر أين تذهب أموالنا الدراسية، ونحن نرفض أن نكون متواطئين في الإبادة الجماعية، سنواصل التعبئة والتعطيل في جامعاتنا حتى تستجيب إدارتنا لمطالبنا

فتية التلال الإرهابي رأس حربة الاستيطان في محافظة سلفيت

اعداد: أحمد عرام

24 تجمعاً استيطانياً سكنياً وصناعياً على أراضي محافظة سلفيت. ويتسارع الاحداث أقدمت سلطات الاحتلال من خلال ما يعرف «بفتية التلال» بإنشاء 9 بؤر استيطانية على شكل استيطان رعوي بوضع البركسات وبعض المنازل المتنقلة مقابل 19 تجمعاً فلسطينياً. ويمارسون الإرهاب ويقطعون أشجار الزيتون ويسرقون محاصيل المزارعين والمواشي والإبقار، ويسممون إبار المياه.

واقامت فتية التلال في منطقة الرأس بسلفيت بؤرة استيطانية (مزرعة نوف اف) وهي بؤرة ظهرت على شكل مزرعة صغيرة في المنطقة الشمالية الغربية لمدينة سلفيت، وتم نصب كرفانات صغيرة وبركس لحظيرة إبقار ومواشي ومن ثم أصبحت مطعماً، وتم توفير الحماية من قبل جنود الاحتلال وإعلان الاحتلال المنطقة منطقة عسكرية خلال أيام الجمعة والسبت وتم تزويدها بالكهرباء من قبل شركة الكهرباء القطرية للاحتلال وربطها بشوارع زراعي يربطها بمدخل سلفيت ليمتد حركة السير من وإلى سلفيت. ورغم محاولات أهالي سلفيت التصدي لها ولقطعان المستوطنين إلا أنها وبقوة الاحتلال تجتمعت على مساحة 1600 متر مربع. وعلى بعد بضعة من الكيلومترات إلى الشمال الغربي لسلفيت في ديارستيا أقدمت مجموعة من فتية التلال الإرهابية التي تقيم في مستوطنة حفات يثر بنصب خيام في منطقة خربة أبو شحادة واحضار المواشي والاغنام وبما يعرف «بالاستيطان الرعوي» لقطع التواصل الجغرافي بين أراضي بلدي ديارستيا، وقرارة بني حسان. وفي عام 2021 أقدمت فتية التلال على إقامة كرفانات إلا ان صمود ومقاومة أهالي ديارستيا حالت دون ان يستمروا في التواجد في خربة أبو شحادة التي تبلغ مساحتها 3000 دونم.

وفي منطقة ظهر رجال شمالي بلدة دير بلوط حاولت فتية التلال الاستيلاء على بعض الغرف الزراعية التي شيدها مزارعي بلدة دير بلوط، ورغم محاولة الاحتلال تسليم المواطنين اخطارات بوقف العمل بالمنطقة إلا ان صمود المزارعين أفضل مخططاتهم الاستيطانية وعلى جانب الركيزة الأساسية لمحافظة سلفيت مدينة بديا وتحديداً في منطقة خلة حسان بمساحة 4 الاف دونم أقدمت فتية التلال يرافقهم جيش الاحتلال على نصب خيم وبركسات، وتعتبر هذه المنطقة الخصرة الرخوة التي تربط بين محافظة سلفيت بمحافظة قلقيلية دون المرور بغول الاستيطان ولا حتى حواجز الاحتلال، وتحاول فتية التلال بين الفينة والأخرى استفزاز المزارعين من خلال اقتلاع أشجار الزيتون وسرقة محصولهم.

وفي قرارة بني حسان، تحاول فتية التلال الاستيلاء على نبع نويطف وبتراً أبو عمار من خلال احضار الأغنام وتواجدهم بالمنطقة برفقة قوات الاحتلال وقاموا بوضع خيمة وطاقة شمسية على تلة التي تطل على نبع نويطف، بالإضافة إلى اقتلاع أشجار الزيتون والاعتداءات على أصحاب الأرض.

ومؤخراً ارتفعت هجمات الاستيطان على أراضي الفلسطينيين، في محاولة لربط كتل الاستيطان الضخمة ببعضها من معاليه شمرون إلى الكناه وصولاً إلى بركان وارثيل وهذا ما يطلق عليه أصبح إرائيل والذي يمتد من رأس العين غرباً وصولاً إلى حاجز زعتر شرقاً شاطراً محافظة سلفيت إلى نصفين بطريق ما يسمى ب«عابر السامرة»، فيما أعلنت حكومة الاحتلال عام 2012 إقامة سكة حديد لربط منطقة رأس العين بمستوطنة ارثيل.

إثر احتلال باقي الأراضي الفلسطينية في عدوان حزيران 1967، قدم إبيغال الون لحكومة الاحتلال الإسرائيلية مشروع حمل اسمه «مشروع الون» لضم مساحات من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإقامة حدود أمنة في منطقة الأغوار. حيث أمعنت سلطات الاحتلال منذ ذلك الوقت في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وخصوصاً أراضي محافظة سلفيت، وابتلعت منذ العام 1975 أراضي هذه المحافظة التي تتوسط الضفة الغربية وتمددت بشكل أفقي من الشرق إلى الغرب، مقرونه مع محاولات ابتلاع المناطق الاثرية والمساحات الخضراء بإقامة مستوطنات تمتد من مستوطنة تفوح شرقاً إلى اورثيت والكناه غرباً.

تنقع مدينة سلفيت، وسط الضفة الغربية تمتاز بطبيعة جغرافية فريدة حيث تمتد من سهل دير بلوط غرباً والذي يرتبط بأراضي كفر قاسم بمعنى انها تحد خط الهدنة لعام 1948، فيما الاستيطان في سلفيت يعتبر جزءاً من تاريخ أوسع للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية. بعد حرب عام 1967، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء.

بدأ الاستيطان في محافظة سلفيت على وجه التحديد، فور احتلال الضفة. و يعتبر إنشاء المستوطنات في هذه المنطقة جزءاً من سياسة أوسع للحكومة الإسرائيلية الرامية إلى إنشاء وجود يهودي في مختلف أنحاء الضفة والمستوطنات التي تم إنشاؤها في منطقة سلفيت وحوالها تتنوع من حيث حجمها وطبيعتها. بعضها تطورت لتصبح بلدات كبيرة، بينما ظل البعض الآخر عبارة عن بؤر استيطانية صغيرة.

والاستيطان في هذه المنطقة، كما هو الحال في أماكن أخرى من الضفة الغربية، يعتبر موضوعاً مثيراً للجدل ويثير توترات سياسية واجتماعية، سواء داخل إسرائيل أو على الصعيد الدولي.

وهذا النشاط الاستيطاني موضوع يرفضه الفلسطينيون والمجتمع الدولي، حيث يرون أنه يشكل عائقاً أمام إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وينتهك القوانين الدولية. في المقابل، يرى الكثير من ساسة الاحتلال وخاصة المستوطنين أن هذه المناطق لها أهمية تاريخية ودينية بالنسبة لهم.

دور فتية التلال في الاستيطان في محافظة سلفيت برزت فكرة شبيبة التلال بتاريخ 1998/11/16، إبان تصريح لـ «أريئيل شارون» والذي كان يشغل وزيراً للدفاع لدولة الاحتلال، في محاولة منه لإجهاد محادثات السلام «اتفاقية واي ريفر» الذي وقعها بنيامين نتنياهو، مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وحاول شارون في ذلك الوقت حث المستوطنين على «الاستيلاء على قمم التلال» حيث قال: « ينبغي على كل شخص هناك أن يتحرك ويركض، أن ينتزع المزيد من التلال ويوسع المنطقة. كل ما يتم الإمساك به سيكون بين أيدينا، كل ما لا نمسك به سيكون في أيديهم».

وشبيبة التلال: هي حركة غربية تمزج بين الإيديولوجيا الدينية الراديكالية والروح الرائدة في الكيبوتس العلماني. ثقافة سلاح الغرب المتوحش والعصيان المدني؛ والتعصب الأعمى بأسلوب أليستر مع إحساس شبه شرقي بالقدرة. شعاراتهم: تعتبر هجماتهم ذات طابع إيدولوجي ارهابي تاركين خلفهم الشعارات التالية: «الموت للعرب»، «اما الطرد أو الموت»، «اليهود لا يسكتون»، «الموت للقتلة». وهذه من الاسباب الرئيسية التي أطلقت عليهم «عصابة تدفيع الثمن». ومنذ احتلت إسرائيل ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية: اقام لاحتلال

شرفاء العالم يقررون محاصرة «إسرائيل»

مؤتمر لمناهضة الصهيونية في جنوب أفريقيا..
ومصر تنضم إلى الدعوى القانونية ضد تل أبيب

بقلم: خليل حمد

عن وسائل الإعلام العالمية. في آخر التطورات أن جنوب أفريقيا قدمت طلباً عاجلاً لاتخاذ إجراءات إضافية طارئة ضد «إسرائيل» في قضية الإبادة الجماعية، وتحديدًا في ظل العدوان العسكري الإسرائيلي الجاري على مدينة رفح. كما أن كولومبيا ودولاً عربية عديدة تعتزم الانضمام إلى الدعوى، من أبرزها ليبيا، ومصر التي سيشكل انضمامها نقطة تحول في مسار القضية وفقاً للخبراء، بحيث أنه سيعزز الموقف القانوني لجنوب إفريقيا، خاصة وأن مصر تعتزم تقديم أدلة دامغة وشهادات موثقة حول حجم الجرائم التي ارتكبتها «إسرائيل» بحق الفلسطينيين، والتي وصلت لحد الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، استناداً إلى خبرتها الطويلة في التعامل مع الصراع، كطرف خاض معركة قانونية قبل 35 عاماً لاستعادة طابا، تكلفت بانتصار قانوني مدو، وكوسيط حالياً لوقف إطلاق النار في القطاع المحاصر. القوى الفلسطينية ثمنت انضمام ليبيا ومصر إلى الدعوى الدولية ضد «إسرائيل»، ورأى د. أحمد مجدلاوي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أن انضمام دول عربية من بينها مصر إلى القضية، من شأنه تعزيز المسار القانوني للدعوى، واستكمال التحول الذي يعيشه الرأي العام العالمي باتجاه إدراك مظلومية الشعب الفلسطيني وحقوقه التي لا تقبل المساومة.

المأمول أن يشكل استمرار انضمام كولومبيا ودول عربية وعالمية إلى الدعوى الجنوب أفريقية ضد تل أبيب، ضغطاً هائلاً على «إسرائيل»، من شأنه تقويض الحصانة القضائية التي يتمتع بها الكيان أمام أي إدانة، وبناء «جبهة قانونية دولية» لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، ووضع حد لإفلاتها من العقاب، وإجبارها على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية.

قال ابن حزم: «نقطة الماء المستمرة تحفر عمق الصخرة»، بمعنى أن مراكمة الجهود المستمرة لابد وأن تُفضي إلى تحقيق المستحيل، ولا مستحيل أمام الإرادة. المؤكد اليوم أن إرادة البقاء لدى الفلسطينيين تنصر على الموت الذي ينشره الكيان وداعموه، والمؤكد أيضاً أن شكلاً من أشكال توحيد الجهود انطلق عبر أكثر من منبر وفي أكثر من مجال. جهود وإن كانت تبدو بسيطة أو غير فعالة للبعض، إلا أنها بتراكمها لا بد وأن تُفضي إلى تحقيق ما كان البعض يعتقد مستحيلاً. وكنا نؤمن دائماً أنه قابل للتحقيق، انتصار للقضية رغم الدماء والتضحيات، انتصار للفكرة في وجه آلة الحرب، وتحرير العقول الذي سيُثمر تحريراً للأرض وإحقاقاً للحقوق، طال الزمن أم قصر.

معلومة مؤكدة أن من عانى من ظلم يشعر بالمظلومين أكثر من غيره، ربما كان هذا هو السبب الأكبر الذي دفع جنوب أفريقيا لاستضافة مؤتمر عالمي لمناهضة الفصل العنصري الإسرائيلي في فلسطين، من 10 وحتى 12 الشهر الجاري في جوهانسبرغ، مؤتمر هو الأول دولياً، ويدعو لإطلاق حركة عالمية من أجل «تفكيك نظام الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي»، بمشاركة أكثر من 200 شخصية دينية وسياسية وحزبية من جميع أنحاء العالم.

البيان الختامي للمؤتمر وقّع عليه مندوبون من 20 بلداً، وتعهدوا فيه ببدء عملية للعبئة واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم لتصعيد التضامن الفلسطيني، داعين «جميع حركات التضامن في جميع أنحاء العالم للانضمام إلى هذا الجهد لبناء حركة عالمية تقف إلى جانب جميع المضطهدين». جهد يُعتبر استكمالاً للمؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عُقد عام 2022 لمناهضة الفصل العنصري. ذلك المؤتمر الذي نظّمته عدة منظمات وهيئات رسمية ومجالس حقوقية ومنظمات مدنية، أنتج دعوة تاريخية لإنشاء جبهة عالمية لتفكيك نظام الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي.

هذه الاستجابة الجنوب أفريقية هي الأولى، وبدورها أنتجت خطة عمل مؤلفة من خطوات ملموسة بهدف محاسبة إسرائيل على جريمة الفصل العنصري التي ارتكبتها ضد الفلسطينيين، والعمل على تفكيك الفصل العنصري الإسرائيلي من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط، حسب البيان الصادر عن اللجنة التوجيهية لهذا المؤتمر.

ولأجل هذا الهدف، عقد المؤتمر عدداً من الجلسات وورش العمل، بعضها كان علنياً وبعضها مغلق، على مدى 3 أيام، وخُصص إلى خطوات عملية، منها تكثيف المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية والرياضية والفنية والثقافية لـ «إسرائيل»، وتصعيد الحملة من أجل فرض عقوبات اقتصادية ومالية على «إسرائيل»، وذلك عن طريق «إغلاق طرق الشحن، والقيام بحملة من أجل فرض حظر على الأسلحة إلى إسرائيل، واستهداف أولئك الذين يدعمون ويمولون ويزودون قوات الاحتلال الإسرائيلي بالأسلحة أو ينضمون إليها، وترد إسرائيل من الهيئات الرياضية والثقافية والأكاديمية الدولية».

وما بين سطور الخطوات، الاستمرار بالدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية لارتكابه إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وهي الدعوى التي مازالت مستمرة وتدعمها دول أخرى رغم تغييبها

هل تقود الولايات المتحدة العالم نحو حرب كونية جديدة؟

بقلم: جمال براج

تحاول من خلالها تبرئة نفسها من المشاركة الواضحة في الجرائم المروعة في حق الشعب الفلسطيني. طبعاً، الهدف واضح وهو الانتقام من الشعب الفلسطيني وتدمير مقاومته بعد الهزيمة القاسية للكيان الصهيوني في ملحمة "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، وحماية هذا الكيان من السقوط وتمكينه من أسباب التفوق العسكري في المنطقة كقاعدة متقدمة للإمبريالية لحماية مصالحها، في ظل التحولات الجيوسياسية في المنطقة مع صعود الصين وتضخم استثماراتها في دول الخليج وتحول إيران إلى قوة إقليمية فرضت نفسها في معادلة الصراع والتنافس في المنطقة، وهو ما ظهر بشكل جلي في مساهمتها في إجهاد المشروع الإمبريالي الصهيوني الرجعي في سوريا ودعمها للمقاومة اليمنية في وجه الحرب الأمريكية العربية الرجعية ضد اليمن، وفي دعمها للمقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة ضد حرب الإبادة الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني، ودرها القوي على القصف الصهيوني لقتلها بدمشق بقصف العمق الصهيوني لأول مرة دون أن يجزؤ الكيان الصهيوني على الرد بالمثل مما يؤشر على انتقال إيران إلى سياسة الردع، وهذا يعني تحولا نوعيا في استراتيجيتها العسكرية من الدفاع وامتصاص الضربات إلى الهجوم والردع والرد بالمثل.

إن الإمبريالية الأمريكية مستعدة للتضحية بمصر العالم وجره إلى الدمار من أجل ضمان استمرار قيادتها وهيمنتها على العالم. ولن تقبل بالتنازل عنها مهما كلفها ذلك، وتبقى الوسائل العسكرية أداتها الأساسية في ذلك بحكم تفوقها العسكري وترسانتها النووية وتحكمها وقيادتها للحلف الإمبريالي "الناو". فرغم تصاعد الاحتجاجات الشعبية في العالم وضمنها احتجاجات الشعب الأمريكي لوقف حرب الإبادة في غزة فإن الإدارة الأمريكية ذات النزعة الصهيونية الفاشية متمادية في سياستها العسكرية العدوانية رضوخا لضغوطات اللوبي الإمبريالي الصهيوني المهيم، مستغلة تفوقها العسكري في العالم (أكثر من 800 قاعدة عسكرية في أكثر من 80 دولة- 11 حملات طائرات)، هذه السياسة ستعمق التناقضات وسط القوى الرأسمالية التقليدية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) والقوى الصاعدة (الصين وروسيا على الخصوص) للسيطرة على الأسواق وطرق التجارة الدولية. والخطر أن هذا الصراع الذي يتخذ الآن، من الناحية العسكرية، أبعادا إقليمية محدودة قد يتسع لمناطق أخرى ويتأجج في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الخائفة التي تعيشها الأنظمة الرأسمالية وميل الأرباح نحو الانخفاض في ظل الركود الاقتصادي والتضخم وارتفاع معدات البطالة والفقير وتدهور مستويات عيش الطبقات الوسطى في بلدان المركز الرأسمالي، وفي ظل تصاعد الصراع الطبقي في بلدان المركز الرأسمالي من جراء الهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة والطبقات الوسطى وخاصة مع تقلص هامش استفادتها من فائض القيمة التي تنتزعه القوى الرأسمالية الإمبريالية على الصعيد العالمي من استغلال الطبقة العاملة وثروات الشعوب في بلدان المحيط الرأسمالي، وفي ظل نهضة الشعوب وعلى الخصوص في إفريقيا ضد الشركات الإمبريالية والتواجد العسكري الأمريكي والفرنسي والأنظمة الاستبدادية العميلة.

ويذكرنا هذا بالظروف العامة لأزمة النظام الرأسمالي قبل الحربين العالميتين الأولى (-1914 1918) والحرب العالمية الثانية (-1939 1945) حيث أدى استعصاء حل التناقضات بين القوى الرأسمالية بالطرق السلمية إلى اللجوء إلى العنف والوسائل العسكرية لحلها مما أدى إلى تفجير الحربين العالميتين وما نتج عنهما أهوال كلفت البشرية غالبا. إنه الصراع من أجل البقاء

سؤال بدأ يطرح نفسه من جديد بسبب تصاعد السياسة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي وسلوكها المحترق والمتهك للقانون الدولي وللمؤسسات الدولية وقراراتها ومواقفها إزاء القضايا الدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث تشارك وتدعم وتحمي بشكل سافر حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يشنها الكيان الصهيوني ضد الشعب في قطاع غزة أمام مرأى ومسمع العالم.

وتأتي مشروعية هذا السؤال من تزايد المخاوف الناتجة عن تصاعد النزعة العدوانية العسكرية الأمريكية في العالم مع تزايد هيمنة الاتجاهات اليمينية الفاشية في الإدارة الأمريكية والتي تحاول بكل الوسائل الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في العالم بعد التراجع الذي عرفته خلال العقدين الأخيرين في ظل التحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم والتي تتجه به نحو التعددية القطبية على أنقاض النظام العالمي أحادي القطب الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد جاءت أزمة 2008 وعجز الأوساط الرأسمالية عن معالجتها في تعميق هذا التوجه وخصوصا بالنسبة للولايات المتحدة التي تجد نفسها سجينه بين الرغبة في تكريس نفسها زعيمة للعالم كما صرح بذلك مؤخرا الرئيس بايدن "إذا غادرت الولايات المتحدة المسرح العالمي فمن يصبح زعيما للعالم؟" وبين أوضاعها الداخلية المتأزمة حيث تعيش ركوداً تضخمياً وأزمة ديون ضخمة تفوق بكثير ناتجها الداخلي الإجمالي (حوالي 33 تريليون دولار ديون مقابل حوالي 24 تريليون دولار ناتج داخلي إجمالي) في ظل هيمنة الاقتصاد الوهمي القائم على المعاملات والمضاربات المالية وإغراق الأسواق بالدولار مقابل تراجع الإنتاج الفعلي أو الحقيقي وما يرافقه من تبعية للخارج في التزود بالمنتجات المادية التي أصبح الجزء الأكبر منها ينتج خارجها نتيجة التحولات التي عرفها تقسيم العمل على الصعيد الدولي.

وتتزايد هذه المخاوف أكثر مع اصرار الولايات المتحدة، ومعها حلف الناتو، تسعير الحرب في أوكرانيا لإطالة أمدها لإضعاف روسيا وتأجيج التوتر في الشرق الأقصى لمحاصرة الصين والدعم المطلق للكيان الصهيوني في حربه الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني. ويتأكد ذلك بالملحوس بإصدار قانون وقعه الرئيس بايدن يوم الأربعاء 25 أبريل 2024 بتخصيص رزمة مساعدات عسكرية بقيمة 95 مليار دولار (طبعا عبارة عن ديون معظمها يستثمر في الصناعات العسكرية الأمريكية لإنعاشها) لكل من أوكرانيا (61 مليار دولار) والكيان الصهيوني (26 مليار دولار) وتايوان (8 مليار دولار)، بالإضافة إلى تزويد الجيش الأوكراني سرا، ولأول مرة، بصواريخ طويلة المدى من نوع "أتاكمز" مما يعني تمكينه من ضرب العمق الروسي كمشاهدة لتغيير قواعد الحرب لصالح أوكرانيا. وأكد أن هذا سيثير حفيظة روسيا التي سترد بقسوة إذا ما تعرضت أراضيها للعدوان الأوكراني، الشيء الذي سيعمق أجواء التوتر في شرق أوروبا الشيء الذي يهدد بتوسع الحرب لتشمل البلدان المجاورة.

وفي الشرق الأوسط تقدم الولايات المتحدة كل أشكال الدعم للكيان الصهيوني وتزوده بأسلحة التدمير والتفتيل في حق الشعب الفلسطيني، وتقوم بحماية هذا الكيان الاستعماري العنصري النازي في المحافل الدولية ضد أي قرار أممي أو عقوبات دولية ضده، وحتى قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار بقي حبرا على ورق وغير ملزم. والأكثر من ذلك تستمر في دعم الكيان الصهيوني في حرب الإبادة التي يرتكبها في غزة وتشديد الحصار لتجوع الشعب الفلسطيني رغم كل الدعايات الكاذبة التي

الفلسطيني، وفي هذا السياق يجب استثمار الهبات التي تعرفها الشعوب في دول المركز الرأسمالي وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا للضغط على حكومات هذه الدول لوقف الدعم للكيان الصهيوني والكف عن السياسات العسكرية العدوانية المستنزفة للإمكانات الاقتصادية والبشرية للشعوب، والمهددة للأمن والسلم في العالم واستمرار الحياة فوق الأرض إنها لحظة تاريخية يتصاعد فيها الصراع الوطني والطبقي ضد الرأسمالية والإمبريالية والصهيونية والرجعية يجب على القوى الوطنية والثورية استغلالها لإضعاف التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي على الأصدقاء الوطنية والإقليمية والدولية وفتح آفاق جديدة لتحرير الوطني والطبقي وبناء الديمقراطية الشعبية على طريق الاشتراكية.

ويبقى البديل التاريخي الذي تتحرر معه البشرية من الحروب والاستغلال والاضطهاد والاستيلاء والفقير، وتحقق فيه حرية الإنسان وكرامته وسعادته هو المجتمع الاشتراكي حيث السلطة للطبقة العاملة وحلفاءها، وحيث يتحكم المنتجون الأحرار في وسائل الإنتاج التي تصح جماعية تعكس فعلاً طابعها الاجتماعي ووظيفتها الأساسية في توفير حاجيات المجتمع المختلفة، ويتحقق عبرها مجتمع الوفرة كشرط لتحرر المجتمع من الحاجة والقهر والاستلاب والاغتراب على طريق المجتمع الشيوعي حيث ينتفي استغلال الانسان للإنسان.

ولن يتحقق هذا البديل إلا بتنظيم الطبقة العاملة وحلفاءها في أحزابها الشيوعية الماركسية اللينينية سواء على مستوى البلدان أو على المستوى العالمي وبناء الأمانة الماركسية.

فإما اشتراكية أو بربرية، ولن يختار العمال/ات والكادحون/ات سوى الاشتراكية. إنها خلاص البشرية.

الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي المغربي

بالنسبة للرأسماليين، والبقاء للأقوى طبعاً، فمن المعروف أن أزمات الرأسمالية، وهي أزمات بنيوية دورية، عندما تتحد وتصل إلى مستوى معين تعجز معه حكومات الدول الرأسمالية عن معالجتها سلمياً، فإنها تنفجر في حروب إما محدودة أو شاملة، يهدف من وراءها الطرف الرأسمالي المفجر لها فتح آفاق جديدة للتراكم الرأسمالي وبالتالي فتح دورة زمنية جديدة يتجدد فيها الرأسمال، ويتكرر فيها نمط الإنتاج الرأسمالي لمنع أية إمكانية لانتهائه وقيام نمط إنتاج جديد لن يكون غير نمط الإنتاج الاشتراكي كنفيس تاريخي ووجودي له.

إن الإمبريالية، كأعلى مراحل الرأسمالية، شكلت وما زالت تشكل خطراً وتهديداً للبشرية ولاستمرار الحياة فوق الأرض عبر الحروب والصراعات الأثنية والدينية والثقافية والإرهاب والاستغلال المفرط للثروات الطبيعية واستنزاف الانسان جسدياً ونفسياً وعقلياً إلى حد تجريده من إنسانيته عبر التفجير والتهميش وتكريس ثقافة الاستهلاك والاستلاب والاغتراب، وتوظيف نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي في خدمة جشع الرأسماليين في مراكمة الأرباح لضمان التراكم الرأسمالي عوض خدمة كرامة وصحة وسعادة وتقديم الإنسان.

ولمنعها من تفجير حرب كونية جديدة تجر البشرية نحو الفناء والدمار، وخاصة مع هذا الكم الهائل من أسلحة الدمار الشامل التي تملكها الدول الرأسمالية الكبرى، فإن بناء جبهة عالمية لمجابهة الإمبريالية وخاصة الأمريكية تبقى مهمة ضرورية وعاجلة على جميع القوى الوطنية والتقدمية واليسارية الثورية، وفي مقدمتها القوى الماركسية اللينينية، أن تتحرك بالسرعة والجديّة المطلوبتين من أجل ذلك عبر التنسيق وتوحيد الجهود وإطلاق المبادرات النضالية الوحدوية على الأصدقاء الوطنية والإقليمية والعالمية، ودعم المقاومة الفلسطينية والضغط بكافة الوسائل لوقف العدوان الصهيوني على الشعب

غياب غير مبرر .. فتعجلوا أمركم !!

بقلم: عاصم خميس

القومي في فترة السبعينات.

فكنا أن هناك تهديدات كثيرة تحقد بقضيتنا فأن هناك فرصاً يجب استثمارها عبر المأسسة وتقسيم الأدوار والاستعانة بالمستشارين الذين لديهم خبرات طويلة في العمل السياسي والإعلامي، آخذين بعين الاعتبار السرعة في تدارس الأمر والعمل عليه حتى يتم مأسسة هذا التضامن كي لا يكون مجرد موجة مستجيبة فقط لأحداث محددة ولزمن محدد.

ان محاكاة تجربة جنوب أفريقيا في مجابهة نظام الفصل العنصري وبشكل خاص تأثير تضامن شعوب العالم وكل حركات التحرر وتسلية الضوء على ممارسات هذا النظام العنصري أسهمت في حمل هذه الشعوب للضغط على حكوماتها لمقاطعة هذا النظام العنصري وعزله والوقوف مع شعب جنوب أفريقيا والانتصار لقضيته ونيل حريته واستقلاله.

ان النضال والمقاومة الشعبية في الداخل وتفعيل التضامن والمناصرة لقضيتنا وفضح ممارسات الاحتلال المتمثلة بالإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهمير والممارسات العنصرية والاستيطان في الخارج وفي كل الساحات سيسهم حتماً في نيل حقوقنا الوطنية المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران، والقدس عاصمة دولتنا الأبدية.

نحن نعلم أن هناك جهود تبذل ولكن لكل ذلك، ولأجل ذلك لا بد من الخروج على النمط المألوف والتقليدي ليكون العمل أكثر تخطيطاً وتنظيماً ومأسسة وتوجيهاً ومتابعة وأسرع وتيرة لذا نقول غياب غير مبرر فتعجلوا أمركم.

تعرضت القضية الفلسطينية لمنعطفات تاريخية دقيقة وخطيرة عبر تاريخها، وبالأمر وقبل ٧ أكتوبر كان الأفق السياسي مغلق، ولا أريد العودة أكثر للحديث عن أجواء التطبيع التي كانت سائدة وصفقة القرن أيضاً، ولكن ما أود أن أسأله، هل أصبحت قضيتنا بخير بعد السابع من أكتوبر؟

لست بمعرض ربط ما يجري من أحداث وتطورات في ذلك لكن ما يجدر الحديث عنه أننا في الوقت الذي يتعرض فيه شعبنا للإبادة الجماعية في غزة والضفة وما يرافقه من مخططات التهجير وشطب قضيتنا من جهة، فإننا نرى وفي الوقت نفسه تضامناً شعبياً وطلابياً من كافة دول العالم، فهذا الحراك الطلابي في الجامعات في كل القارات والدول وبشكل خاص في أمريكا يستدعي منا فعلاً يجعل هذا الحراك والتضامن مستداماً ويحمل صفة الديمومة ولأجل ذلك لا بد من أخذ زمام المبادرة لمأسسة هذا التضامن وهذا الحراك وتفعيله وضمان استمراريته، ولا يتأتى ذلك الا عبر تخطيط وتنظيم جيد وبناء مؤسسة يستطيع أن يضطلع بهذه المسؤولية، فمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الاعلام - (التي تم شطبها في حكومة التكنوقراط على أساس أن هذه الوزارة أصبحت فائض عن القيمة، فلا حاجة لها فبلدنا تحررت والحمد لله، ولا حاجة للرسائل الاعلامية الموجهة للداخل والخارج فالأخطار المحدقة بقضيتنا لما تعد موجودة، واعلام الاحتلال تم اسكاته بفضل الله ورعايته .) - يتحملان مسؤولية التخطيط والتنفيذ وتقاسم الادوار والاستعانة بالمستشارين والخبراء المخضمرين في مجال السياسة والاعلام، فالإدارة الأمريكية بقيت وليومنا هذا تسترشد بآراء وأفكار هنري كيسنجر الذي شغل وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشاراً لأمنها

كلمة ونص
بقلم: حسني شيلو

أين مدخلات تقليل النفقات يا حكومة

تفاهل المواطن الفلسطيني خيرا بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، التي حملت الرقم ١٩، قبل ان تخفض سقف التوقعات تصريحات رئيس الوزراء د. محمد مصطفى المبكرة ولحديث للإعلام حتى قبل حلف اليمين الدستورية، حول الديون على الحكومة السابقة ولعلها سابقة تسجل بحديث يستبق الأمور لتبرير أي تعثر لحكومته ماليا ولم تلتزم سواء إزاء الموظفين العموميين او القطاع الخاص بتحميل الامر مقدما الى تبعات حمل دين ثقيل ورثته من الحكومة السابقة و مجموع الدين والالتزامات على الدولة الناشئة تحت الاحتلال والذي تراكم من جراء وضع سياسي صعب مرت به الحكومات المتعاقبة على مر السنين. وهو امر يعرفه رئيس الوزراء الجديد حق المعرفة وبأدق التفاصيل وعن قرب بخلاف التصريح الذي بدأ وكأنه تفاجئ بواقع الحال.

لا يتطلب الامر ان يكون المتابع خبيرا اقتصاديا او ضليعا متخصصا في هذا المجال، فالمنطق والواقع يقول ان تحمل اي شخصية مهمة تشكيل حكومة جديدة في وضع كالوضع الفلسطيني الحالي، هو مغامرة سياسية وتحديدا اذ كانت تلك الحكومة بلا سند فصائلي او حاضنة شعبية، ونظرا للوضع العالمي وتعاطيه مع الحال الفلسطيني الراهن.

فمن البديهي ان حكومة سوقت من البداية لسياسية التقشف لتقليل النفقات ان تترجم ذلك بديهيًا بتقليص عدد الوزارات بالدمج وسواه لتقليل النفقات والموازنة التشغيلية فيما نرى العكس تماما بإضافة ٣ وزارات جديدة هي وزارة الدولة لشؤون الإغاثة والتي عملها يوازي عمل وزارة التنمية الاجتماعية واهياء وزارة الصناعة والتي من الممكن أن تكون ضمن وزارة الاقتصاد فنحن لسنا بلد صناعي، وزارة للتخطيط والتعاون الدولي والتي من الممكن أن تكون جزءا من وزارة الخارجية، وهي خطوة بحاجة إلى مصاريف تشغيل ومال ، تصعب من مهمة إقناع المواطن بإجراءات شد الأحزمة على البطون متى تعلق الامر باحتياجاته فقط.

هذا في جانب فيما تبقى معضلة صرف رواتب الموظفين العموميين واشباه الرواتب كابوسا شهريا فمع انتهاء الشهر وانتظار موظفي القطاع العام تسلم رواتبهم ، تسابقت وزارة المالية ورئاسة الوزراء بتصريحات إعلامية حول نسبة صرف الراتب ووضع حد أدنى جديد للصرف كانت تريد منها إظهار التمييز عن سابقتها برفع الحد الأدنى الى ٣ الالاف شيقل ، قبل ان تعود وتلحق وعودها وتصرف نصف راتب لكافة الموظفين وهو استحقاق متأخر عن شهر آذار، صرف في أيار، فيما يظهر انشغال أركان الحكومة واضحا حتى الآن بالبحث عن تميز عن الحكومة السابقة، بل وذكرها في اغلب التصريحات الصحفية عن الديون التي حملتها هي بداية غير موفقة، تتطلب منها إعادة النظر بسياساتها الإعلامية وكذلك برؤيتها الاقتصادية والاجتماعية.

رأت هذه الحكومة النور في ظل ارهاصات وظلال أجندة الإصلاح التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وذيولها في المنطقة، ضمن رؤيتها القادمة لليوم التالي للحرب على غزة وفي اطاره الدعوة لما اسمته السلطة المتجددة ما يلقي على هذه الحكومة أيضا أن تقدم رؤية وطنية شاملة في صلبها تعزيز صمود المواطن وتمكينه عبر فهم دقيق لطبيعة المرحلة وهذا يتطلب من بعض أعضاء الفريق الوزاري خلع عباءة الإدارة والسياسة في مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية التي ما زالت تعشعش في رؤوس بعضهم، فالقطاع العام ومؤسسات الدولة له خصوصية تتطلب كثير من الحكمة والصبر وتحمل المسؤولية وبما في ذلك آليات التعامل مع الموظفين، اكثر من مجرد مثاليات.

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاني

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة